

قرار النيابة رقم ٢٠١٥ / ٣٧
في القضية رقم ٢٠١٥ / ٣٧

نُهِم النيابة العسكرية المذكورين / بعد

- ١- المدعو / أحمد صلاح علي علي الشاعر مقيم سكنياً : ١١ شارع شوقي - ثان طنطا "محبوس عقب الإفراج" في القضية رقم ٢٠١٤/٢١١/٢١١ في الإداري ثان طنطا
- ٢- المدعو / أحمد حسن محمد أحمد عمران - طفل - مقيم سكنياً : شارع سعيد - ثان طنطا "مخلى سبيله"
- ٣- المدعو / السيد طه السيد الطنطاوي / ٢ / ٢٢ شارع إبراهيم عمران - العجيزي أول طنطا "مخلى سبيله"
- ٤- المدعو / عمر عزت يوسف النمر / ١٠ / ١٠ مقيم سكنياً : سبرباي - ثان طنطا "هارب"
- ٥- المدعو / محمد جمدى محمد بدر مقيم سكنياً : سبرباي - ثان طنطا "محبوس عقب الإفراج" في القضية رقم ٢٠١٥/٢١١/٢١١ في الإسكندرية
- ٦- المدعو / حازم خليل فهمي محمد حسن مقيم سكنياً : أبراج الشباب برج رقم ٢ - العجيزي أول طنطا "محبوس احتياطياً"
- ٧- المدعو / أنس محمد موافى / ١٢ / ١٢ مقيم سكنياً : العجيزي - أول طنطا "هارب"

لأنهم بتاريخ ٢٥/٣/٢٠١٤ بدائرة قسم ثان طنطا بجهة محافظة الغربية

أرتكبوا الآتي :

المتهمون من الثاني وحتى الأخير :

١- شرعوا في التخريب العمدى لأماكاً عامة مخصصة لأحدى المرافق العامة وهي السيارة رقم "ب/١٦/٤٨٣" المملوكة لمرفق جهاز الشرطة بالغربية "وحدة مباحث مركز سموند" بأن سكبوا بالصندوق الخلفى للسيارة مادة معجلة على الاشتعال فأضرموا فيها النيران فحدث الحريق المبينة آثاره بتقرير قسم الأدلة الجنائية وكان ذلك في زمن هياج وفتنة بقصد إحداث الرعب بين الناس وإشاعة الفوضى تنفيذاً لفرض إرهابي وقد أوقف أثر جريمتهم بسبب لا دخل لإرادتهم فيه إلا وهو سرعت إخماد النيران قبل إمتدادها بمعرفة الأهالى .

على النحو الوارد تفصيلاً بالأوراق

٢- أحرزوا أدوات "زجاجات حارقة" مما تستعمل في الاعتداء على الأشخاص دون مسوغ من الضرورة الشخصية أو المهنية أو الحرفية بقصد إستخدامها في ارتكاب الجريمة محل الإتهام السابق .

على النحو الوارد تفصيلاً بالأوراق

المتهم الأول :

- إشتراك بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة مع باقى المتهمين في ارتكاب الجريمة محل الإتهام السابق بأن اتفق معهم وحرصهم في ارتكابها وأصدر إليهم التكيلفات والتوقيعات ودعمهم مادياً فوقعت تلك الجريمة بناء على ذلك الإتفاق والتحريض وتلك المساعدة .

على النحو الوارد تفصيلاً بالأوراق

مواد الاتهام :

٤٠ ، ٤١ / ١ ، ٤٥ / ١ ، ٤٦ ، ١ / ٩٠ ، ٢ ، ٢ ، ٥ ، من قانون العقوبات والمواد ١ / ١ ، ٢٥ / ١ ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخيرة والبند رقم "٧" من الجدول رقم "١" المرفق بذات القانون والمستبدل بقرار وزير الداخلية رقم ١٧٥٦ لسنة ٢٠٠٧ والمواد ٢ ، ٩٥ ، ١١١ / ٢ ، ١٢٢ / ٢ من قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ وتعديلاته والقرار بقانون رقم ١٣٦ لسنة ٢٠١٤ .

لذلك :

نأمر النيابة العسكرية إحالة المتهمين الى المحكمة العسكرية للجنايات .

(التوقيع)

عقيد / شريف سمير أحمد عبد الله

رئيس نيابة الاسكندرية العسكرية